منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٣٤/٣**
الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة **٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤**
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت **EB134/3**

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

١- عُقد الاجتماع التاسع عشر للجنة البرنامج والميزانية والإدارة في جنيف يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ برئاسة الدكتور ديرك كويبرز (بلجيكا).[١] وقد اعتمدت اللجنة جدول أعمالها،[٢] ووافقت على تجميع مناقشة بنود جدول الأعمال في إطار ست فئات، ألا وهي: (١) إصلاح منظمة الصحة العالمية؛ (٢) المسائل المالية والتنظيمية؛ (٣) الموارد البشرية؛ (٤) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٥) العمليات والأعمال؛ (٦) والمراجعة والجودة.

الفئة ١: إصلاح منظمة الصحة العالمية

٢- رحبت الأمانة بملاحظات رئيس لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة، وتوصيات فريق التقييم المستقل بشأن المرحلة الثانية من تقييم عملية إصلاح المنظمة، واستجابة الأمانة للتقييم.

٣- ونظراً لاتساع نطاق عملية إصلاح المنظمة، شددت اللجنة على أهمية منح الأولوية للإصلاحات التي سيكون لها أعظم الأثر، وسلطت الضوء في هذا الصدد بالأخص على تنسيق تعبئة الموارد وإصلاح الموارد البشرية.

٤- وأكدت اللجنة مجدداً أن المسؤولية عن نجاح إصلاح المنظمة تتشاطرها الأمانة والدول الأعضاء، ولاسيما فيما يتعلق بإصلاح تصريف الشؤون. ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تعجيل وتيرة تنفيذ إصلاحات تصريف الشؤون للتوصل إلى تعزيز المراقبة واتخاذ القرارات الاستراتيجية من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة. إضافة إلى ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تزايد عدد بنود جدول الأعمال والقرارات الخاصة باجتماعات الأجهزة الرئاسية ودعت الأمانة إلى الاستمرار في تحسين جودة وتوقيت تقديم الوثائق المتعلقة ببرنامج الإصلاح.

٥- وأعربت اللجنة عن تأييدها الواسع للنهج الذي اقترحته الأمانة من أجل تعزيز تنفيذ إصلاح المنظمة وإدارة التغيير، وتعزيز التزام الموظفين. وبصفة خاصة، رحبت اللجنة بالتعزيز المتوخى لإطار نتائج الإصلاح، وإجراء تقييم لأثر الإصلاح، وتنقيح خطة تنفيذ الإصلاح لعرضها على الأجهزة الرئاسية للمنظمة في أيار/ مايو ٢٠١٤.

٦- وطلبت اللجنة إدراج مبدأي الشفافية والمساءلة كجزأين لا يتجزآن من عملية الإصلاح بأسرها.

---

١ قائمة المشاركين متاحة في الوثيقة EBPBAC19/DIV./1.

٢ الوثيقة EBPBAC19/1 Rev.1.

الفئة ٢: المسائل المالية والتنظيمية

البند ٢-١ من جدول الأعمال الحوار الخاص بالتمويل (الوثيقة م ت١٣٤/٩)

٧- أوصت اللجنة بأن يواصل المجلس التنفيذي عملية الحوار وتنفيذ الاستنتاجات التسعة التي خلص إليها التقرير. وأوصت اللجنة بالنظر في التكاليف الإدارية في جميع المشاريع. ودعت، بالإضافة إلى ذلك، إلى إيلاء اهتمام خاص لمواصلة الاستثمار في المباني والأصول الثابتة. كما دعت إلى ما يلي: توسيع قاعدة التمويل بالنسبة للدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول؛ ومواصلة تعزيز نطاق وجودة البيانات في البوابة الإلكترونية؛ والإسهاب في بيان تفاصيل التخطيط لضمان تعبئة الموارد على نحو مرن وشفاف ومنسق لدعم الأولويات المتفق عليها.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ت١٣٤/٩.

البند ٢-١ من جدول الأعمال التخصيص الاستراتيجي للموارد (الوثيقة م ت١٣٤/١٠)

٨- نظرت اللجنة في تقرير الأمانة ورحبت بالنهج المبين كأساس لمزيد من المناقشة نحو منهجية جديدة للمنظمة تتعلق بالتخصيص الاستراتيجي للموارد يمكن استخدامها في وضع الميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٩- وبصفة خاصة، وافقت اللجنة على أنه ينبغي أن تقوم المنهجية الجديدة للتخصيص الاستراتيجي للموارد، في جملة اعتبارات أخرى، على ثلاث ركائز تتمثل في عملية تخطيط رصينة من القاعدة إلى القمة وتقدير تكاليف المخرجات بشكل واقعي وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة عبر المستويات الثلاثة للمنظمة، إلى جانب الحرص على ضمان الفعالية الإدارية.

١٠- ووافقت اللجنة على ضرورة القيام بمزيد من المشاورات قبل انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والستين في أيار/ مايو ٢٠١٤ واقترحت استخدام وسائل عملية واللجوء إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة لتيسير مشاركة الدول الأعضاء. ونظرت اللجنة في إمكانية عقد جلسة استثنائية وطلبت من المديرة العامة – بالتشاور مع رئيسي المجلس التنفيذي ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة – تقديم خيارات مجدية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة عن التخصيص الاستراتيجي للموارد.

البند ٢-١ من جدول الأعمال تمويل تكاليف التنظيم والإدارة (الوثيقة م ت١٣٤/١١)

١١- رحبت اللجنة بالوثيقة والتعاريف المقترحة ونُهج الميزنة والتمويل. وأوصت بتقديم التكاليف الخاصة بالشراكات التي تستضيفها المنظمة والأجهزة الرئاسية بمزيد من التفصيل في المستقبل.

١٢- وأوصت اللجنة أيضاً بأن يكفل المجلس التنفيذي وضع آلية (في إطار عملية التخطيط للميزانية البرمجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧) لتوزيع التكاليف الواقعي والمنصف بناءً على استهلاك الخدمات. وطلبت اللجنة بذل جهد

دؤوب لتحقيق مكاسب الكفاءة، إلى جانب توخي الوضوح في وضع الأسس المرجعية، وإيلاء الاهتمام إلى ضرورة تعزيز الشفافية لزيادة ثقة المانحين.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ت١٣٤/١١.

البند ٣-٢ من جدول الأعمال أحدث المعلومات عن تنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة EBPBAC19/2)

١٣- نظرت اللجنة في تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC19/2 وأحاطت علماً به ورحبت بأحدث المعلومات عن تنفيذ الميزانية البرمجية ٢٠١٢-٢٠١٣.

البند ٣-٣ من جدول الأعمال إطار المنظمة للرقابة الإدارية الداخلية (الوثيقة EBPBAC19/3)

١٤- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير ورحبت بالتقدم المحرز وشجعت الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإطار تنفيذاً متسقاً وشاملاً. كما سلطت الضوء على أهمية تدريب الموظفين بغية إحداث التغيير الثقافي المطلوب وتحسين مدى الامتثال. وطلبت اللجنة من الأمانة عرض تتبع أوجه التحسن المسجل على صعيد المراجعات في التقارير المقبلة. وطلبت أيضاً تطبيق الإطار على صعيد المنظمة.

١٥- وأيدت اللجنة الملاحظة التي أبدتها لجنة الخبراء الاستشاريين في مجال المراقبة والتي مفادها تحبيذ اضطلاع اللجان الإقليمية بدور أهم في ضمان النظر على أساس منتظم في مسائل الإدارة والرقابة الداخلية.

البند ٢-٢ من جدول الأعمال التقييم (الوثيقة م ت١٣٤/٣٨)

١٦- نظرت اللجنة في تقرير التقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ ولاحظت إحراز تحسن في عملية ضمان الجودة ووضع الهياكل الأساسية لدعم التقييم. وطلبت من الأمانة أن تكفل الامتثال لمتطلبات التقييم على صعيد الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يدخل منها في نطاق الأطر، كخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٧- وأوصت اللجنة بتخصيص موارد كافية لهذه المهمة، والحرص على إحراز التقدم في "المنجزات المستهدفة" لشبكة التقييم العالمية وخططها لعام ٢٠١٤.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ت١٣٤/٣٨.

البند ٢-٣ من جدول الأعمال العقارات: أحدث المعلومات عن استراتيجية تجديد مباني جنيف (الوثيقة م ت١٣٤/٤١)

١٨- نظرت اللجنة في تقرير الأمانة وأشارت إلى ضرورة مباشرة الاستراتيجية المقترحة. ولكنها طلبت موافاة جمعية الصحة في الوقت المناسب بمعلومات مالية إضافية شاملة ومفصلة، بما في ذلك مواصفات المباني، كي تتخذ قراراً مستنيراً في أيار/ مايو ٢٠١٥. وشددت أيضاً على ضرورة استناد الأمانة إلى تجارب هيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها للمساعدة على ضمان إبقاء المشاريع ضمن نطاق الميزانيات الخاصة بها.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ت١٣٤/٤١.

الفئة ٣: الموارد البشرية

البند ٢-٥ من جدول الأعمال استراتيجية الموارد البشرية المنقحة (الوثيقة م ت١٣٤/ معلومات/٢)

١٩- رحبت اللجنة باستراتيجية الموارد البشرية المنقحة، لا سيما الركائز الرئيسية الثلاث: اجتذاب المواهب؛ واستبقاء المواهب – إدارة المسار الوظيفي؛ وبيئة العمل التمكينية؛ إلى جانب أربعة مبادئ شاملة، ألا وهي: التوازن بين الجنسين والتنوع والتعاون والمساءلة.

٢٠- وأعربت اللجنة عن تأييدها للاستراتيجية، مشددة على أن تنفيذها مسؤولية مشتركة بين جميع مستويات المنظمة الثلاثة. ولئن بدا نهج تنفيذ الاستراتيجية على مرحلتين طويلاً نوعاً ما، إذ تخصَّص الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ للتصميم والإنشاء والفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ للتنفيذ والرصد وتقييم التنفيذ على أساس مؤشرات النجاح، فإن اللجنة قد شعرت بالاطمئنان لكون عدد من العناصر جاهزة للتنفيذ وترقب إتاحتها في ظرف وجيز.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير وطلبت من الأمانة ما يلي:

- إتاحة مزيد من الفرص للتعمق في مناقشة استراتيجية الموارد البشرية بغية الاستفادة من الإرشادات الاستراتيجية ذات الصلة؛
- الاستمرار في تعزيز إدارة الأداء؛
- تعجيل وتيرة تنفيذ العناصر الواردة في إطار استراتيجية الموارد البشرية، ورفع تقارير دورية عن التقدم المحرز؛
- تقديم تفاصيل إضافية عن استراتيجية إدارة التغيير المتوخاة لدعم تنفيذ مكون الموارد البشرية من إصلاح المنظمة.

البند ٢-٥ من جدول الأعمال الموارد البشرية – التقرير السنوي المؤقت لعام ٢٠١٣ (الوثيقة م ت١٣٤/٤٩)

٢١- أحاطت اللجنة علماً بأن التقرير هو تقرير مؤقت يشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٣ وبأن التقرير عن كامل السنة سيقدم إلى جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠١٤.

٢٢- وأعربت اللجنة عن سرورها للإحاطة علماً بالمعلومات الإضافية المتاحة عن عقود العاملين من غير الموظفين وتكاليفهم وأبدت رغبتها في ملاحظة تصريف شؤون هذه الأنواع من العقود على نحو استراتيجي أكبر، إذ يمثل أولئك العاملون جزءاً لا يستهان به من القوى العاملة.

٢٣- واستعرضت اللجنة التقرير المفصل عن الموارد البشرية الخاصة بالمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال وأعربت عن قلقها إزاء الالتزامات الطويلة الأجل الموصوفة في التقرير وعن تقديرها للعمل المنجز لتوثيق المسؤوليات المالية المحتملة المرتبطة بإقفال البرنامج في نهاية المطاف. وطلبت مواصلة إطلاعها على التقدم المحرز في تنفيذ خطة إدارة مثل هذه المسؤوليات عبر التقارير القادمة عن الموارد البشرية.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير وطلبت من الأمانة ما يلي:

- مواصلة جهودها المبذولة لتحسين التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي المنصف؛
- ضمان استخدام أساليب التعاقد مع العاملين من غير الموظفين بشكل فعال وملائم بدرجة أكبر؛
- التنفيذ التام لخطة العمل التي أعدتها للحد من المسؤوليات المالية المرتبطة بالموارد البشرية الممولة من الأموال المخصصة لشلل الأطفال وإدارة هذه المسؤوليات، بما في ذلك وضع خطة لتضييق نطاق هذه الموارد البشرية تمشياً مع معالم الخطة الاستراتيجية للقضاء على شلل الأطفال والشوط الأخير من استئصاله ٢٠١٣-٢٠١٨ فضلاً عن تحسين التقديرات من أجل إنشاء صندوق لتغطية تعويضات انتهاء الخدمة وتحديد الخيارات لتمويله بناء على تلك الخطة.

البند ٢-٦ من جدول الأعمال تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (الوثيقة م ت١٣٤/٥٠)

٢٤- نظرت اللجنة في تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ت١٣٤/٥٠. وسلطت الأضواء على أهمية استعراض مجموعة عناصر الأجر المستهل من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية وأعربت عن تأييدها لهذا الاستعراض مشددة على ضرورة أن يأخذ الاستعراض في الحسبان الأثر على ميزانية المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة واستدامتها المالية وأن تكون مجموعة عناصر الأجر أداة لدعم إدارة التفوق وحسن الأداء.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

البند ٢-٧ من جدول الأعمال تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين (الوثيقة م ت١٣٤/٥١)

٢٥- نظرت اللجنة في تعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين وأحاطت علماً بأن التقرير يتضمن مشروعي قرارين هما: القرار ١ بشأن التعديلات المدخلة على لائحة الموظفين فيما يتعلق بمرتبات الموظفين في الفئة المهنية (الفنية) والفئات العليا وبمستوى منحة التعليم الذي ينبغي توصية المجلس التنفيذي بالموافقة عليه؛ والقرار ٢ بشأن التسويات في مرتبات الموظفين في الوظائف غير المصنفة في رتب ومرتب المدير العام لكي يوصي المجلس التنفيذي جمعية الصحة به.

أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع القرار ١ وفقاً للصيغة المعدلة الواردة أدناه:

القرار ١

المجلس التنفيذي،

بعد النظر في التقرير الخاص بتعديلات النظام الأساسي للموظفين ولائحة الموظفين،[١]

يصادق، وفقاً للمادة ١٢-٢ من النظام الأساسي للموظفين، على التعديلات التي أدخلها المدير العام على لائحة الموظفين اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ فيما يتعلق بمرتبات الموظفين في الفئة المهنية (الفنية) والفئات العليا، واعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ فيما يتعلق بمستوى منحة التعليم.

يطلب من المدير العام أن ينقل إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة آراء الدول الأعضاء في المنظمة التي مفادها أن ارتفاع تكاليف الموظفين يؤثر تأثيراً ملحوظاً في ميزانية المنظمة ويطلب أن تدرس لجنة الخدمة المدنية الدولية أثر توصياتها على ميزانيات المنظمات المشاركة في النظام الموحد ولا سيما في سياق استعراضها لنظام الأجور الشامل والمتواصل.

وأوصت اللجنة أيضاً بأن يعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢. ولم يُقترح إدخال أي تعديل.

الفئة ٤: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

البند ٣-٤ من جدول الأعمال التقرير السنوي عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الوثيقة EBPBAC19/4)

٢٦- رحبت اللجنة وأحاطت علماً بالتقرير السنوي الأول عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوارد في الوثيقة EBPBAC19/4 وسلطت الأضواء على الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات في دعم عمل المنظمة.

٢٧- وأيدت اللجنة مهمة خدمات تكنولوجيا المعلومات وتوجهها الاستراتيجي الوارد عرضهما في التقرير وطلبت من الأمانة أن ترفع التقارير عن التقدم المحرز في إطار التنفيذ. وبالتحديد، اقترحت اللجنة بأن تدرج الأمانة في التقارير القادمة التفاصيل عن المشاريع والتكاليف بما في ذلك النفقات الرأسمالية والتشغيلية فيما يتصل بكل مجال من مجالات المهمة الرئيسية الخمسة وأن تبرز سبل دعم عمل تكنولوجيا المعلومات لعمل المنظمة. واقترحت اللجنة أيضاً أن تتاح المعلومات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات مثل دليل لخدمات تكنولوجيا المعلومات للموظفين والدول الأعضاء على الإنترنت.

١ الوثيقة م ت١٣٤/٥١.

الفئة ٥: العمليات والأعمال

البند ٣-١ من جدول الأعمال أحدث المعلومات عن المسائل البرمجية: النظم الصحية

٢٨- أدرج هذا البند المتعلق بالمسائل البرمجية في جدول الأعمال بهدف إتاحة الفرصة للجنة للتفكير والبحث الاستراتيجيين بخصوص عمل الأمانة التقني وتزويدها باقتراح يدعو إلى تناول فئة واحدة خلال كل اجتماع من اجتماعات اللجنة. واختيرت الفئة ٤ كالفئة الأولى التي ينبغي عرضها نظراً إلى الطبيعة الأفقية لعمل الأمانة في هذا المجال. وسلط عرض قدمته الأمانة الأضواء على غرض رئيسي متعلق بتعزيز النظم الصحية ومتمثل في تمكين توفير جميع الخدمات الصحية على نحو فعال ومتكامل انطلاقاً من أنشطة تعزيز الصحة والوقاية ووصولاً إلى خدمات العلاج والتأهيل والرعاية الملطفة وفي دعم الدول الأعضاء في المضي قدماً نحو تحقيق تغطية صحية شاملة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لعرض المجال التقني وللنهج المتبع في الأمانة للنهوض بالعمل المشترك بين القطاعات فيما يتصل بالفئة ٤ والفئات التقنية الأخرى.

٢٩- وأوصت اللجنة بأن يواصل المجلس التنفيذي النهوض بتعزيز النظم الصحية كوسيلة للارتقاء بالتغطية الصحية الشاملة، وخصوصاً من أجل دعم توفير الخدمات وإتاحة الأدوية واستدامة تمويل الخدمات الصحية؛ والنهوض بأهمية الصحة العمومية الحاسمة.

٣٠- وطلبت اللجنة من الأمانة أن تواظب على ما يلي: توطيد التعاون بين القطاعات فيما يتصل بالفئة ٤ وفئات المنظمة التقنية الأخرى على جميع مستويات المنظمة؛ ودعم البلدان في تعزيز نظمها الصحية والمضي قدماً نحو تحقيق تغطية صحية شاملة بالاستعانة بنهج مكيف؛ والارتقاء بجهود المنظمة في مجال الدعوة على الصعيد القطري في هذا الصدد.

البند ٢-٤ من جدول الأعمال الشراكات الصحية المستضافة (الوثيقة م ت١٣٤/٤٢)

البند ٣-٨ من جدول الأعمال الاستعراض الدوري للشراكات التي تستضيفها المنظمة (الوثيقة EBPBAC19/8)

٣١- رحبت اللجنة بالاستعراض المنتظم للشراكات المستضافة.

٣٢- وأكدت اللجنة ضرورة إطلاع الأجهزة الرئاسية للمنظمة على نتائج التقييمات المستقلة لأداء الشراكات المستضافة وأنشطتها التي أجريت برعاية مجالس الشراكات المعنية كجزء من تقارير الأمانة المقدمة عن الشراكات المستضافة وطلبت أن تستند تقييمات الشراكات التي تجريها اللجنة إلى مفهوم تحديد الأولوية.

أوصت اللجنة بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة م ت١٣٤/٤٢.

ووافقت اللجنة على إطار الاستعراض الدوري للشراكات المستضافة.

الفئة ٦: مراجعة الحسابات والجودة

البند ٣-٥ من جدول الأعمال تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية (الوثيقة EBPBAC19/5)

٣٣- أقرت اللجنة بضرورة تخصيص الموارد اللازمة لأغراض التغطية الفعالة للمخاطر البرمجية والتشغيلية وبالتحديد في سياق تنافس الطلبات على مجالات العمل في إطار ولاية مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

٣٤- ورداً على تساؤلات معينة عن المخاطر التي ينطوي عليها التعاون المالي المباشر، أفادت الأمانة بأنه من المزمع استهلال مراجعة عالمية لمثل هذا التعاون في أوائل عام ٢٠١٤ وإمداد الدول الأعضاء بنتائج هذه المراجعة بحلول شهر أيار/ مايو ٢٠١٤.

أحاطت اللجنة علماً بتقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الوارد في (الوثيقة EBPBAC19/5)

البند ٣-٦ من جدول الأعمال تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة (الوثيقة EBPBAC19/6)

٣٥- أعربت اللجنة عن تقديرها للرئيس المنتهية ولايته وتطلعت إلى الترحيب بالرئيس الجديد للجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة.

٣٦- وأوصت اللجنة بأن يواصل المجلس التنفيذي دعم عمل لجنة الخبراء الاستشاريين والأعضاء الجدد في اللجنة.

٣٧- وأوصت اللجنة أيضاً بأن تثابر لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة على تبادل الآراء بشأن إدارة التقييم على وجه أفضل.

٣٨- وطلبت اللجنة من الأمانة استعراض قدرتها على إدارة الضوابط الداخلية وتسليط الأضواء بوضوح على سبل تطوير هذه القدرة؛ ووضع الصيغة النهائية لسجل المخاطر المؤسسية وتقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة لكي تستعرضها.

أحاطت اللجنة علماً بتقرير لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة الوارد في الوثيقة EBPBAC19/6.

البند ٣-٧ من جدول الأعمال تقارير وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة EBPBAC19/7)

٣٩- إذ أحاطت اللجنة علماً بالدراسة الجارية لوحدة التفتيش المشتركة عن استخدام عقود العاملين من غير الموظفين، أوصت بضرورة أن يواصل المجلس التنفيذي دعم الأمانة في ضمان دقة التخطيط في تنفيذ الأعمال عبر ترتيبات الخدمات الاستشارية.

٤٠- وطلبت اللجنة من الأمانة التشاور عن كثب مع البلدان قبل تعيين الخبراء الاستشاريين وضمان جودة أعمالهم وتقاريرهم؛ وكفالة الكشف الكافي عن حالات الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في الاستعراضات والتقييمات الدورية التي تجرى.

رحبت اللجنة بتقرير الأمانة الوارد في الوثيقة EBPBAC19/7 وأحاطت علماً به.

البند ٤ من جدول الأعمال اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

اعتمدت اللجنة تقريرها.

= = =